

إسرائيل / اللجنة بشأن مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري

على إسرائيل إعطاء أجوبة جدية حول سياستها العنصرية

جنيف، 26 شباط 2007 – عاينت اللجنة حول إزالة التمييز العنصري ("اللجنة") امتثال إسرائيل للاتفاقية الدولية حول إزالة كافة أشكال التمييز العنصري في جنيف في 22-23 شباط 2007. هذه الاتفاقية التي أقرتها إسرائيل عام 1979 تُلزم الدول الأطراف بتبني جميع الإجراءات الضرورية بغية إزالة التمييز العنصري، منع السياسات والممارسات العنصرية ومقاومتها. وكان كل من عدالة، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وبتسيلم - وهي ثلاث منظمات رائدة مقرّها في إسرائيل، وهي عضوة في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - قد قدّمت معلومات للجنة حول وضع تطبيق الاتفاقية الدولية بشأن إزالة كافة أشكال التمييز العنصري من قبل دولة إسرائيل.

شدّد عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، على العديد من القوانين وممارسات الدولة التمييزية التي يواجهها المواطنون العرب، والتي تنتهك التزامات إسرائيل وفق الاتفاقية: التمييز المُأسس في سياسات الأرض والإسكان، التمييز الناجم عن منح مساعدات للخدمة العسكرية، قانون الإجراءات الجنائية الجديد والقاسي الذي يتعلق بالمعتقلين المشتبه بهم بارتكاب جرائم أمنية، الإفلات من العقوبة في حال الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة تجاه المواطنين العرب، بما في ذلك القتل في أكتوبر 2000؛ قانون يحظر لمّ الشمل مع الفلسطينيين من المناطق المحتلة يستند كليةً إلى الانتماء القومي، التمويل غير المتساوي من الدولة للقري والمدن العربية وانعدام مشاركة المواطنين العرب في عملية التخطيط، تشريد وطردها المواطنين العرب البدو من القرى غير المعترف بها في النقب، تخصيص الموارد بالنسبة للطلاب العرب بشكل تمييزي وتقييد إمكانية وصولهم إلى التعليم، التمييز في دعم الدولة للمؤسسات الثقافية العربية، وانعدام الاعتراف بالمواقع المقدّسة الإسلامية في إسرائيل. واختتم السيد يتسحاق ليفانون، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف الحوار مع اللجنة مؤكّداً أنه "ليس هنالك تمييز عنصري في إسرائيل." وعلقت المحامية سوسن زهر من مركز عدالة: "يسرّني أنّ معدّ التقارير حول إسرائيل الخاصّ باللجنة أجاب أنه وفقاً لآلاف الصفحات التي تسلّمتها اللجنة من مصادر مختلفة، هنالك بالتأكيد قضايا بنيوية من التمييز العنصري ومن الحريّ بإسرائيل التطرّق إليها"¹.

¹ للمزيد من المعلومات، يُنظر تقرير عدالة في: <http://www.adalah.org/eng/cerd.php>

لقد شجبت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل – وهي أعرق منظمة حقوق إنسان في إسرائيل، ويغطي تفويضها انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها دولة إسرائيل داخل إسرائيل وخارجها – التمييز الفظ وطويل الأمد ضد السكان العرب البدو الأصليين في النقب فيما يتعلق بالحقوق في الأرض وفي الإسكان والذي يهدف إلى تمكين المواطنين اليهود من الاستيطان في النقب، إجراءات الاعتقال التمييزية ضد المواطنين الأجانب والإخفاق في تطبيق القانون ضد المشغلين الجناة وبالتالي حماية الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين، بالإضافة إلى سياسة الفصل والعزل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المناطق المحتلة، لا سيما في الخليل، والإجراءات الأمنية غير المتكافئة والمؤدية إلى تدمير نسيج الحياة الفلسطينية. وحثت ليمور يهودا، وهي محامية في جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، اللجنة على "اتخاذ موقف واضح يقضي بأن سياسة العزل والفصل وكذلك الممارسات والأوامر التي تجرد حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس انتماء الفرد القومي أو الإثني هي أمر محظور بتاتا"².

وركزت بتسليم – منظمة غير حكومية إسرائيلية تتناول حقوق الإنسان في المناطق المحتلة – عرضها على نظام الطرق التمييزية في الضفة الغربية وعلى قضية الأراضي التي تسيطر عليها الدولة في الضفة الغربية. وأكدت بتسليم ثانياً أن إسرائيل مسؤولة عن تطبيق الاتفاقية في جميع المناطق التي تقع فعلياً تحت سيطرتها، وأنه يتعين عليها، بسبب ذلك، إبلاغ اللجنة بممارساتها في المناطق المحتلة، خلافاً لموقف إسرائيل. إن نظام الطرق الإسرائيلي يقيد سفر الفلسطينيين في معظم الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل هذه الطرق "طرقاً للإسرائيليين فقط". وفي ظلّ هذا النظام، فإن حقوق كل شخص في الضفة الغربية تركز على انتمائه القومي وعلى الفرضية القاضية بأن جميع الفلسطينيين يشكلون خطراً أمنياً. ثمة ممارسة تمييزية أخرى تستخدمها إسرائيل في الضفة الغربية منذ العام 1979 وهي الإعلان عن الأرض أنها "أرض دولة" من أجل السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتخصيصها من أجل بناء مستوطنات يهودية جديدة. وحاجج يحزقيئيل لين، وهو مدير البحث في بتسليم، أن "التمييز في المناطق المحتلة هو ليس نتيجة للاحتلال العسكري فحسب، وإنما نتيجة للمستوطنات اليهودية أيضاً"³.

ومن المتوقع أن تصدر اللجنة بشأن إزالة التمييز العنصري تعليقاتها وتوصياتها الختامية لإسرائيل في آذار 2007. وستتابع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات العضوة فيها تطبيقها من قبل حكومة إسرائيل.

For further information, see also :

19 May 2006 -Israeli High Court upholds discriminatory law against Palestinian spouses:
http://www.fidh.org/article.php3?id_article=2134

**25 August 2004 -discriminatory Citizenship Law denounced by the UN Committee on Racial
discrimination (CER):**
http://www.fidh.org/article.php3?id_article=1852

² للمزيد من المعلومات، يُنظر تقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في:
<http://www.ohchr.org/english/bodies/cerd/cerds69-ngos.htm>

³ للمزيد من المعلومات، يُنظر تقرير بتسليم في: <http://www.ohchr.org/english/bodies/cerd/cerds69-ngos.htm>

20 July 2004 -iscriminatory law to be extended:

http://www.fidh.org/article.php3?id_article=1617

14 August 2003 -“Family unification law”should be revoked,says the UN Committee on Elimination of Racial iscrimination following an FI H and partners petition:

http://www.fidh.org/article.php3?id_article=360

31 July 2003 -iscriminatory law approved by the Knesset:

http://www.fidh.org/article.php3?id_article=228

22 April 2003 -Israeli Campaign Against the Bedouins in the Negev:

http://www.fidh.org/article.php3?id_article=363

Press contact :Karine Appy +33 1 43 55 25 18 /+33 1 43 55 14 12 – kappy@fidh.org